

دور جامعة الدول العربية في دعم التضامن المغربي الإفريقي ضد الاستعمار الأوروبي.

أ -رانية هدار. جامعة باتنة 1.

مقدمة:

تعد تجربة التعاون المغربي الإفريقي من أقدم التجارب الإقليمية، إذ يمتد هذا التعاون إلى أبعد من مظاهر الجوار الجغرافي إذ يشمل أيضا الروابط الثقافية والروحية والبشرية والحضارية التي نسجتها قرون طويلة من الحراك الاجتماعي والتفاعل الحضاري بين الشعوب المغربية والإفريقية، لتأخذ هذه العلاقات شكلها الحديث في عقد الخمسينات وقد تجسد ذلك في إطار التنسيق والتضامن من أجل مقاومة الاستعمار الأوروبي والمساندة المباشرة لحركات التحرر الإفريقية. ومع قيام جامعة الدول العربية في عام 1945 كمنظمة إقليمية عربية شجعت كل أشكال التنسيق والتضامن الكفاحي والنضالي بين الشعوب المغربية الإفريقية، واعتبرته ضرورة ملحة لمواجهة الاستعمار والتمرد على التبعية والتخلف. حيث لعبت جامعة الدول العربية دورا كبيرا ومهما في دعم التضامن المغربي الإفريقي ضد الاستعمار الأوروبي، وذلك انطلاقا من أن الوطن العربي وإفريقيا يمثلان كتلة جغرافية واحدة، وأن معظم مساحة الوطن العربي في إفريقيا، حيث يمثل قسمها الشمالي بأكمله. وعليه تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: كيف ساهمت جامعة الدول العربية في دعم التضامن المغربي الإفريقي ضد الاستعمار الأوروبي؟

وقد قسمنا هذا البحث إلى قسمين، تناولنا في القسم الأول الإطار التاريخي والمؤسساتي لجامعة الدول العربية، وفي القسم الثاني تناولنا التضامن العربي (المغربي) الإفريقي في إطار جامعة الدول العربية.

I- الإطار التاريخي والمؤسساتي لجامعة الدول العربية :

1- التعريف بجامعة الدول العربية:

مع ظهور فكرة القومية العربية التي نادى بها بعض المفكرين العرب وهبوب رياح الحرية، نادت الدول العربية باستقلالها، واتجهت إلى انشاء تنظيمات اقليمية تجمع بينها من أجل تحقيق مصالح مشتركة. وكان أول تنظيم اقليمي عربي هو جامعة الدول العربية، والتي أنشأت أساسا لتدعيم الصلات الوثيقة والروابط الكثيرة التي تجمع الدول العربية ولتوطيد العلاقات فيما بينها.

وتعد جامعة الدول العربية من أقدم المنظمات الدولية الإقليمية، أنشأت في 22 مارس 1945، أي قبل تأسيس هيئة الأمم المتحدة بنحو ستة أشهر، يبلغ عدد الدول الأعضاء في الجامعة 22 دولة هي: المملكة العربية الهاشمية، الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، جمهورية تونس، جمهورية الجزائر الشعبية الديمقراطية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، سوريا، العراق، الكويت، الكويت، لبنان، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، اليمن، موريتانيا، الصومال، جزر القمر، فلسطين، سلطنة عمان، دولة قطر، الجمهورية الليبية، وجمهورية جيبوتي⁽¹⁾. جاءت بمثابة استجابة شكلية للشعور القومي العربي ولمطلب الوحدة العربية من قبل بريطانيا والحلفاء في الحرب العالمية الثانية، تهدف إلى توثيق الصلات بين الدول الأعضاء فيها، وصيانة استقلالها والتخلص من الهيمنة الاستعمارية، والعمل على منع نشوب النزاعات الداخلية وترقية العلاقات العربية العربية من أجل تحقيق الوحدة العربية، نظرا لما تملكه هذه الدول من مؤهلات وامكانيات التكامل الضرورية الجغرافية، الاقتصادية، الاجتماعية والتاريخية الحضارية⁽²⁾. لها ميثاق يتألف من عشرين مادة يتعلق

بأهداف الجامعة وأجهزتها والعلاقات فيما بين الدول الأعضاء، وغير ذلك من الشؤون، ويتصف الميثاق بالشمولية والتنوع الواسع في تحديد مجالات العمل العربي المشترك، ويجوز تعديل الميثاق بموافقة ثلثي الدول الأعضاء، ويكمل الميثاق وثيقتان رئيسيتان هما: معاهدة الدفاع العربي المشترك (أبريل 1950) وميثاق العمل الاقتصادي القومي (1980) ⁽³⁾.

من أهم ما جاء في ميثاق الجامعة العربية ، المادة الأولى التي تنص على أن الجامعة تتألف من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق، ولكل دولة عربية مستقلة الحق في الانضمام للجامعة، ومن ثمة فإن العضوية في جامعة الدول العربية كانت في البداية مقصورة على الدول العربية المستقلة، ومع ذلك فإن الجامعة العربية قد وسعت في فهمها لمعنى الاستقلال على نحو ما فعلته الأمم المتحدة إذ اكتفت بأن تحكم الدول نفسها حكما ذاتيا، وأن يعترف بوجودها عدد كبير من الدول، ومنه اكتسبت كل من سوريا ولبنان وشرق الأردن عضوية الجامعة عند إنشائها رغم أنها لم تكن قد حصلت على استقلالها الكامل ⁽⁴⁾.

2- الخلفية التاريخية لنشأة جامعة الدول العربية :

كان العالم العربي والإسلامي في فترة ما قبل قيام جامعة الدول العربية كله يعيش ظروف قاسية تمثلت في خضوعه للسيطرة الاستعمارية المباشرة، فبعد انقضاء العهد العثماني بسطت القوى الأجنبية (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، وإيطاليا) خاصة نفوذها على المنطقة العربية، وبدأت بذلك تجزئ البلاد العربية إلى دويلات بالإضافة إلى تطبيق السياسة الاستعمارية التي تتمثل في نهب الثروات وتجهيل وتجويع الشعوب، والعمل على تفريق الشعوب العربية وإذابة هويتها ورسم معالم مصيرها ومستقبلها وفق ما يخدم مصالحها.

ظهرت خلال فترة الانحطاط التي شهدتها العالم العربي اتجاهات عديدة رافضة للاستعمار وداعية إلى وحدة الصف العربي وتوحيد الأقطار العربية كافة.⁵ تدعمت هذه الجهود بالدور الإيجابي لبريطانيا المشجع والمؤيد لإنشاء هذا النوع من التعاون، فقد شعرت بريطانيا في الحرب العالمية الثانية بضرورة تنفيذ خططها بجمع العرب تحت نظام حكم موحد لضمان السيطرة عليه، فهي في حاجة ماسة لتأمين المنطقة العربية نظراً لأهميتها الاستراتيجية⁽⁶⁾. لذلك في عام 1944 ارتاد لبريطانيا أن حيز وسيلة للتعامل مع الدول العربية هي أن تحملهم على إنشاء منظمة إقليمية تحت شعار الوحدة العربية، وذلك بقصد أن تكون الوحدة العربية في ظل «المنظمة الإقليمية العربية» في خدمة السياسة الغربية عامة وبريطانيا خاصة⁽⁷⁾.

وفي هذا السياق، اجتمعت اللجنة التحضيرية في المؤتمر العربي العام في مدينة الإسكندرية في ثماني جلسات من 25 سبتمبر إلى 07 أكتوبر 1944، وحضرتها كل من مصر والعراق، والأردن ولبنان، السعودية واليمن، للتوقيع على بروتوكول الإسكندرية، ليعلن قيام جامعة الدول العربية. لتبدأ فيما بعد اللجنة الفرعية السياسية اجتماعاتها من 14 فيفري إلى غاية 08 مارس 1945 بوزارة الخارجية المصرية، بهدف وضع ميثاق يترجم مبادئ الجامعة، الذي أصبح نافذ المفعول منذ 11 مارس 1945 بعد المصادقة عليه وإيداعه لدى الأمانة العامة للجامعة العربية⁽⁸⁾.

والجدير بالذكر أن جامعة الدول العربية تأسست في 22 مارس 1945 بقصر الزعفران في القاهرة، وكان عدد الدول المؤسسة سبعة دول مستقلة وهي: مصر، العراق، السعودية، لبنان، اليمن، والأردن، وقد أصبحت تضم اليوم 22 دولة عربية بادرت بالانضمام بعد حصولها على استقلالها، وبالتالي شكلت المجموعة العربية التي كانت الحد الأدنى من تطلعات وآمال الشعوب العربية⁽⁹⁾.

وعليه، يمكن القول أن قيام جامعة الدول العربية لم يكن بمحض الصدفة، ولا للإدارة الخالصة للاحتلال، وإنما كان نتيجة تداخل وتفاعل عوامل عديدة بدؤها بنشاط الحركات العربية وحركة القومية العربية، ثم تبلور الوعي القومي العربي، وضغط الجماهير العربية على الحكام كما كان من جهة أخرى نتيجة لمخططات بريطانيا في المنطقة والتي أرادت التحكم والسيطرة على المنطقة في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية بنمط استعماري جديد.

3- هيئات وأجهزة جامعة الدول العربية :

تنص المادة 19 من ميثاق جامعة الدول العربية على أنه يجوز بموافقة ثلثي دول الجامعة تعديل الميثاق لإنشاء محكمة عربية، ورغم أن المحكمة كانت موضوع مناقشات طويلة إلا أنها لم تنشأ حتى الآن، والثابت أن هيئات الجامعة العربية التي أقرها الميثاق تتمثل في مجلس الجامعة، والأمانة العامة، واللجان الفنية الدائمة، بالإضافة إلى الأجهزة التي أقرتها معاهدة 1950، وهي مجلس الدفاع المشترك، واللجنة العسكرية الدائمة، والمجلس الاقتصادي⁽¹⁰⁾. لذلك سنعرض فيما يلي الأجهزة المنصوص عليها في ميثاق الجامعة، ثم الأجهزة التي أضافتها معاهدة الدفاع المشترك:

- مجلس الجامعة: يتكون من جميع الدول الأعضاء، ويعقد دورتين عاديتين في العام ويجوز عقد دورة استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وللمجلس اختصاصات دستورية وإدارية منها قبول الأعضاء الجدد، وتعديل الميثاق، وإقرار الميزانية وتعيين الأمين العام ومساعديه⁽¹¹⁾.

- الأمانة العامة: وهي الهيئة الإدارية الرئيسية للجامعة وتتكون من الأمين العام والأمناء المساعدين وموظفي الأمانة العامة. والأمين العام هو الموظف الأعلى في الأمانة، ويتم تعيينه من خلال مجلس الجامعة الذي ينعقد على مستوى وزراء الخارجية على أن يحظى بأغلبية ثلثي الأصوات⁽¹²⁾.

- اللجان الفنية الدائمة: وهي تسهر على الشؤون التي قامت الجامعة من أجلها لتحقيق التعاون العربي فيها، حيث تقوم بتنظيم التعاون العربي في شكل مشروعات واتفاقات، تعرض على مجلس الجامعة لإقرارها وعرض ما يحتاج منها على الدول الأعضاء للالتزام بها بشكل معاهدات دولية، نذكر منها: اللجنة السياسية، اللجنة الدائمة الاقتصادية، اللجنة الدائمة الاجتماعية وغيرها⁽¹³⁾.

- مجلس الدفاع المشترك: يتكون من وزراء الخارجية والدفاع للدول الأعضاء في المعاهدة، ويختص بالإشراف على تنفيذ كافة الالتزامات المتعلقة بالدفاع المشترك، والإشراف على أعمال اللجنة العسكرية وتصدر قراراته بأغلبية ثلثي أعضائه.

- اللجنة العسكرية الدائمة: تتألف اللجنة من ممثلي هيئة أركان حرب جيوش الدول والأطراف، وتختص بتنظيم خطط الدفاع المشترك وتهيئة وسائله وأساليبه بين الدول الأطراف⁽¹⁴⁾.

- المجلس الاقتصادي: وتنشئ عنه لجان متخصصة في الشؤون الزراعية والصناعية والمواصلات والسياحة. بالإضافة إلى المنظمات المتخصصة التي أنشئت بموجب اتفاقيات مستقلة بموافقة المجلس، وأهمها اتحاد إذاعات الدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية، الاتحاد البريدي العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، منظمة العمل العربي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الأكاديمية العربية للنقل البحري، المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة⁽¹⁵⁾.

II- التضامن المغاربي الإفريقي ودور جامعة الدول العربية :

1- نشأة وتطور التضامن العربي - المغاربي - الإفريقي :

تعد تجربة التعاون العربي الأفريقي من أقدم التجارب الاقليمية، إذ يمتد هذا التعاون إلى أبعد من مظاهر الجوار الجغرافي إذ يشمل أيضاً الروابط الثقافية والروحية والبشرية والحضارية التي نسجتها قرون طويلة من الحراك الاجتماعي والتفاعل الحضاري بين الشعوب العربية والأفريقية، لقد اتخذت العلاقات العربية الأفريقية شكلها الحديث في عقد الخمسينيات وقد تجسد ذلك في إطار التنسيق والتضامن من أجل مقاومة الاستعمار والمساندة المباشرة لحركات التحرر الأفريقية. ومع قيام منظمة الوحدة الأفريقية في ماي 1963 م وانضمام الدول العربية والمغاربية إليها، دخلت حيزاً جديداً من التعاون العربي الأفريقي⁽¹⁶⁾.

عقد أول تجمع غير رسمي للأفارقة منذ عام 1919 م، ولكن التعاون بين الدول الأفريقية لم يتطور بشكل رئيسي إلا بعد أن حصلت معظم الدول الأفريقية على استقلالها، وتخلصت من الاستعمار في العقد الخامس من هذا القرن⁽¹⁷⁾، ثم انعقد أول مؤتمر رسمي للتعاون بين الدول الأفريقية في عام 1958 م اشتركت فيه الحبشة - غانا - ليبيريا - ليبيا - المغرب - السودان - تونس - والجمهورية العربية المتحدة، وانقسمت الدول الأفريقية إلى مجموعتين⁽¹⁸⁾:

- الأولى مناهضة للاستعمار بمختلف أشكاله وتضم غانا وغينيا ومالي والمغرب والجمهورية العربية المتحدة.

- الثانية التي كانت تعتبر على أنها تحت سلطة الدول الاستعمارية (فرنسا خاصة).

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن العلاقات الأفريقية - العربية لم تنهض من سباتها إلا في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، ومع أن الصحوة الجديدة قد اعتمدت في بعض المناطق على التلاحم الجغرافي والموروث التاريخي

والانتماء الروحي، الذي يؤلف بين كثير من شعوب المنطقتين الأفريقية والعربية، إلا إن النضال ضد الاستعمار والتمرد على التبعية والتخلف كان له أثر كبير في إذكاء روح التعاون. كان لحركة الوحدة الأفريقية Pan African Mouvement كياناً أفريقياً خالصاً بعد مؤتمر مانشستر عام 1945 م، كان لها دور فعال في إذكاء روح الوحدة الأفريقية. وكانت ثورة 23 يوليو 1952 م، بقيادة جمال عبد الناصر نقطة التحول الأساسية في دعم العلاقات العربية الأفريقية، وقد كشفت مساهمة مصر الفعالة في دعم العلاقات العربية الأفريقية وجه مصر الأفريقي.

وفي هذا السياق، حدد عبد الناصر في كتابه فلسفة الثورة منطلق الثورة من الدوائر الثلاثية: العربية - الأفريقية - الإسلامية. ويعني ذلك الاهتمام بالقارة التي تحتل فيها مصر مركزاً استراتيجياً، وتشابك فيها الدائرتان الأخيرتان في تفاعل بناء، وقبول اتجاه مصر التضامني بفتور من بعض الزعماء الأفارقة لأن مصر بلد عربي في المقام الأول بينما رأى آخرون مثل الزعيم أولو والرئيس سنغور ضرورة توحيد «أفريقيا السوداء» قبل خلق جسور التضامن مع أفريقيا العربية. أعطى مؤتمر باندونج أبريل 1955 م، الذي اشتركت فيه دول أفريقية وعربية، الاتجاه التضامني بين الشعوب الأفريقية والعربية دفعة جديدة، فقد تقرر حياد الدول المنضوية تحت لوائه مدعومة بنظرية الحياد الإيجابي مؤكدة حقها المشروع في تقرير المصير والتحرر من الاستعمار⁽¹⁹⁾.

وكان الصراع العربي - الإسرائيلي بمثابة القضية المصرية بالنسبة للدول العربية والجامعة العربية، إلا أنه في نظر الحكومات الأفريقية لا مكان له ضمن اهتماماتها وذلك لأن فلسطين ليست بلداً أفريقياً.

لقد كانت الأغلبية العظمى من الدول الأفريقية غير العربية قد أقامت شبكة من العلاقات الاقتصادية والسياسية والتجارية مع إسرائيل، فقد كانت إسرائيل ممثلة دبلوماسياً في 23 دولة أفريقية غير عربية، يتغاير مع الرافض العربي لوجودها أو

الاعتراف بها وبعد حرب أكتوبر 1973 م كان هناك تحول في العلاقات العربية الأفريقية فقد قامت 8 دول أفريقية وهي غينيا - تشاد - أوغندا - الكونغو برازافيل - النيجر - مالي - بورندي - توغو بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل . إلا أن الجهود العربية داخل منظمة الوحدة الأفريقية لم تنجح لإدراج القضية الفلسطينية ضمن قرارات الإدانة التي أصدرتها هذه المنظمة التي أولت اهتماماتها إلى جنوب القارة حيث تعاني الشعوب الأفريقية الاستعمار الاستيطاني والفرقة العنصرية وهي نفس مشكلة الشعب الفلسطيني⁽²⁰⁾.

شهدت السبعينيات من القرن الماضي بداية لتطوير التعاون العربي الإفريقي، والمؤتمر الذي عقد بالقاهرة، وهو أول مؤتمر قمة عربي إفريقي في مارس 1977 م وذلك بحضور قادة وزعماء الدول الأعضاء في جامعه الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، وأصدر مؤتمر القمة العربي الإفريقي أربع وثائق أساسية لتقنين حركة التعاون العربي الإفريقي وهي:

- إعلان برنامج التعاون العربي الإفريقي.
- إعلان التعاون الاقتصادي والمالي الإفريقي العربي.
- تنظيم طريقة العمل لتحقيق التعاون الإفريقي العربي.
- الإعلان السياسي (إعلان القاهرة).

كما هدفت الدورة التاسعة للجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي المنعقدة بواجادوجو عاصمة بوركينافاسو خلال الفترة من 6-9 ديسمبر 1988 م إلى تنشيط جميع الأجهزة العاملة في مجال التعاون العربي الإفريقي حيث أكد الجانبان العربي والإفريقي على برامج تعزيز التضامن العربي الإفريقي في مجالات التعاون الاقتصادي والثقافي والفني والإعلامي. وقد عقد العديد من اللقاءات والاجتماعات التحضيرية التي عقدتها كل من أمانتي الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية لدعم وتعزيز التعاون العربي الإفريقي⁽²¹⁾.

2 - التضامن والتنسيق المغاربي الإفريقي في إطار جامعة الدول العربية:

إن مفهوم التعاون والتنسيق أصبح مفهوماً شائعاً في أدبيات العلاقات الدولية منذ بروز المنظمات الدولية في بداية القرن العشرين، حيث إن موثاق المنظمات سواء أكانت دولية أو إقليمية تؤكد على أهمية التنسيق والتعاون. في هذا الإطار تأتي أهمية التعاون العربي المغاربي الإفريقي في أن الدول العربية والأفريقية غنية بالموارد ومصادر الطاقة والقوة البشرية، بالإضافة إلى أن هذه الدول تواجه النظام الاستعماري بشكليه القديم والحديث وتحاول القضاء على آثاره السلبية في مجتمعاتها⁽²²⁾.

وعندما سنحت الفرصة أمام عدد من الدول العربية «شبه المستقلة» لتأسيس جامعة عربية، مستفيدة من الظروف التي أتاحتها الحرب العالمية الثانية، بدت هذه الخطوة، بالرغم من محدودية تأثيرها شهادة ميلاد لنظام إقليمي عربي جديد، فقد عكست الوثائق التأسيسية لجامعة الدول العربية، خاصة بروتوكول الإسكندرية الموقع عام 1944 وميثاق الجامعة نفسه المبرم عام 1945، وجود ملامح عامة لرغبة الجامعة في العمل على التخلص من الاحتلال الأجنبي وتمكين الأقطار العربية من الحصول على استقلالها التام⁽²³⁾.

وبمجرد قيام جامعة الدول العربية، كانت غالبية الأقطار العربية، بما فيها الدول المؤسسة للجامعة، إما محتلة عسكرياً أو واقعة تحت نفوذ وحماية إحدى دول الاستعمار الأوروبي. وعليه، يمكن القول أنه لم تكن هناك دولة عربية واحدة تخلو من قاعدة عسكرية أجنبية أو مرتبطة باتفاق حماية مع دولة أوروبية. لذا كان من الطبيعي أن تضع الجامعة العربية قضية الاستقلال الوطني على رأس أولوياتها. وكان من اللافت للنظر أن اهتمام الجامعة بقضية الاستقلال الوطني لم يقتصر على الدول الأعضاء، وإنما امتد ليشمل الأقطار العربية التي لم تكن قد التحقت بالجامعة بعد، حيث رأت في مساعدة شعوبها على نيل الاستقلال

واجبا تمليه المشاعر القومية، ولا يستطيع أحد أن ينكر أن جامعة الدول العربية قدمت دعما سياسيا مهما لحركات التحرر الوطني في الوطن العربي، وبالتالي تمكنت الأقطار العربية من تحقيق استقلالها والانضمام إلى الجامعة العربية التي تزايد عدد أعضائها تدريجيا إلى أن بلغ 22 دولة. وساعدت على ذلك مجموعة من العوامل أهمها⁽²⁴⁾:

- تراجع دور الدول الاستعمارية الأوروبية التقليدية بعد الحرب العالمية الثانية، وقيام نظام دولي جديد ثنائي القطبية تقوده دولتان من خارج أوروبا.
- تصدي مصر الناصرية لقيادة حركة التحرر الوطني في الوطن العربي، وإقدامها على تقديم كل ما تستطيع من الدعم، بما فيها السلاح والتدريب.
- تصميم حركات التحرر في الوطن العربي على مواصلة الكفاح من أجل الاستقلال ولجوء بعضها إلى حمل السلاح والاستعداد لتقديم أغلى التضحيات (نموذج الجزائر).

وفي هذا الإطار لم تقتصر جهود جامعة الدول العربية على الدول العربية فقط بل امتدت لتشمل الدول الإفريقية، وذلك انطلاقا من أن الوطن العربي وإفريقيا يمثلان كتلة جغرافية واحدة، وأن معظم مساحة الوطن العربي في إفريقيا، حيث يمثل قسمها الشمالي بأكمله. فالقارة الإفريقية تضم ثمانية دول عربية هي في الوقت نفسه أعضاء في جامعة الدول العربية هي: المغرب، الجزائر، تونس، مصر، ليبيا، السودان، موريتانيا، الصومال، و 70٪ من مجموع الشعب العربي يقطنون أرض إفريقيا، وبالتالي يمثلون ما يقارب ربع سكان القارة الإفريقية. 25 في هذا الخصوص لم تدخر الجامعة جهداً في سبيل تقوية أواصر التعاون مع الشعوب الإفريقية في فترة الاستعمار واتخذت عدداً من القرارات، فمن أهم القرارات التي أصدرتها الجامعة في 1953 م بخصوص تبني قضية كينيا وكذلك مشاركة الجامعة في الجهود التي بذلت لعرض قضية الكاميرون واستنكرت

استخدام القوة المسلحة ضد شعبها، كما أكد مجلس الجامعة تضامن الدول العربية مع سائر الدول الإفريقية في بذل المساعي التي تحقق رغبات شعب الكاميرون وتحفظ وحدته.

وعندما انعقد مؤتمر «مونروfia» أصدر قراراته في أغسطس 1959 م والتي حثت على إعطاء الاستقلال، والوحدة الكاميرون وتأييد سائر قضايا الحرية، والعدل الدولي، أصدر مجلس الجامعة قراراً بتأييد قرارات مؤتمر مونروfia ودعا إلى التعاون الوثيق بين الدول العربية وسائر الدول الإفريقية.

كما دعا مجلس الجامعة إلى أن تقوم الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة بتأييد قضية الكاميرون ومساندة شعبه في مطالبته بالاستقلال الذي تحقق في يناير 1960 م، ومنذ ذلك العام والجامعة العربية توجه اهتماماً خاصاً للعلاقات مع الدول الأفريقية لدعم موقفها على الاحتفاظ باستقلالها، ومساعدة الدول التي لم تنل الاستقلال في البلاد الأفريقية تماشياً مع السياسة العربية في كل ما يتعلق باستقلال الشعوب، وقرر المجلس:

- الترحيب بالدول الأفريقية التي استقلت حديثاً.
- تأييدها في جهودها لدعم استقلالها ودفع الأخطار الأجنبية عنها.
- التعاون التام معها في الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وغيرها، وبذل المزيد من العناية للمنح الدراسية لأبناء القارة الأفريقية وتبادل المدرسين والخبرات.

كما كان للجامعة دور فعال في مسألة تأييد جزر القمر في مطالبتها بالانسحاب الفرنسي من «مايوت»، كما رفضت التدخل العسكري والعدوان على الدول الأفريقية المجاورة لجنوب أفريقيا.

وشاركت جامعة الدول العربية أيضاً في جميع الحملات التي شنت ضد سياسة التفرقة العنصرية التي تنتهجها جنوب أفريقيا - حينذاك - وبدأ الموقف العربي يتطور بعد مذبحه شارب فيل عام 1960 م⁽²⁶⁾.

وعليه، فقضية التفرقة العنصرية من أهم القضايا التي تواجهها القارة الإفريقية، وقد أولت الجامعة العربية هذه القضية أهمية خاصة منذ إنشائها، وتساعد الاهتمام خلال السنوات الأخيرة، حيث أن التفرقة العنصرية تقوم أساسا على إيجاد الفوارق بين الناس على أساس الجنس والعنصر، ومع امتداد الاستعمار الأوروبي ووصوله إلى القارة الإفريقية، بدأت التفرقة العنصرية تتجلى بأوضح مظاهرها، وتركزت في بادئ الأمر في وسط وجنوب القارة الإفريقية، فالتمييز العنصري يعتبر انتهاكا صارخا للإنسان الإفريقي الذي يشكل أغلبية السكان في القارة.

أخذ الحزب الوطني الإفريقي الذي سيطرت حكومته منذ عام 1948 على الأوضاع السياسية في دولة جنوب إفريقيا كافة الإجراءات لوضع سياسته باسم «الأيارتهاید» أي الفصل العنصري موضع التنفيذ، ولقد أسست تلك السياسة العنصرية على مبادئ منها أن أي شخصين أبيض وأسود لا يمكن أن يعيشا معا جنبا إلى جنب إلى ما نهاية بدون حدوث انفجار مستقبلا، فتم إصدار قانون منع التزاوج بين الأجناس عام 1949، مستهدفا منع الاختلاط الجنسي بين البيض والسود، كما تم وضع قوانين أخرى عرفت باسم قوانين الأرض، والذي أدت إلى حجز حوالي 98٪ من السود في مساحة لا تزيد عن 13٪ من مساحة دولة جنوب إفريقيا، وقانون تسجيل الشعب وهو قانون يقسم مواطني دولة جنوب إفريقيا إلى أربعة أجناس عام 1950، ثم أصدر قانون آخر عام 1960 يمنع الاختلاط في التنظيمات السياسية وغيرها من القوانين الأخرى التي تؤكد العنصرية، ولهذه الأسباب وأخرى قاومت حركات التحرر الإفريقية في جنوب إفريقيا ومعها الدول الإفريقية ومنظمة الوحدة الإفريقية وكثير من الدول والمنظمات السياسية تلك السياسات المترتبة عن نظام الأبارتهاید.

وفي هذا الإطار بحث مجلس الجامعة العربية الذي عقد في أبريل عام 1960 قضية التمييز العنصري في جنوب إفريقيا واضطهاد الأقلية للأغلبية الساحقة وما ترتب عن ذلك من أحداث خطيرة تهدد الأمن في المنطقة والسلام العالمي، وأنه بناء على قرارات مجلس الأمن الذي صدر في أبريل 1960 والتزاما بقرارات باندونج وسائر المؤتمرات الآسيوية والإفريقية بشأن مناهضة سياسة التمييز العنصري، فإن مجلس الجامعة العربية شجب سياسة التمييز العنصري وحث على وقف أعمال العنف الجارية هنالك، والدعوة إلى التعاون مع المجموعة الآسيوية والإفريقية وسائر الدول المؤيدة لها لاتخاذ خطة مشتركة في هذا الشأن مع الأمم المتحدة وهيئاتها ولجانها المختلفة وسائر المحافل الدولية، وأيضا مضاعفة الجهود بشتى وسائل الإعلام لتبصير الرأي العام العربي وأيضا العالمي لقسوة سياسة التمييز العنصري والدعوة إلى التعاون الدولي للقضاء عليها دعما للسلام العالمي، فالتاريخ يذكر أنه عند الإعلان عن قيام جمهورية جنوب إفريقيا عام 1948، اعترفت بها معظم دول العالم، لكن أصدر مجلس الجامعة العربية بإرجاء الدول العربية الاعتراف بها مادامت حكومتها لا تمثل الأغلبية وتنتهج سياسة التمييز العنصري. وفي عام 1964 حدث تطور هام من جانب الجامعة العربية بالنسبة لسياسة التفرقة، حيث دعت إلى مجموعة من الإجراءات الضاغطة ضد جنوب إفريقيا، هذا وقد أعطى الحكام العرب المجتمعين بالجزائر في نوفمبر 1973، اهتماما للأوضاع السياسية في إفريقيا فعلى الرغم من أن أغلبية حركات التحرر قد أفلحت في نيل الاستقلال، إلا أن الكفاح والنضال كانا مطلبا للتصدي للوجود الاستعماري البرتغالي والبريطاني في موزمبيق ورو دوسيا، لذلك في البيان الموجه إلى إفريقيا تأييدهم للبلدان الإفريقية تأييدا كاملا في الكفاح من أجل التحرير الوطني والتقدم الاقتصادي ومن النضال ضد التمييز، وقطع جميع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والاقتصادية والثقافية وغيرها مع جنوب إفريقيا

والبرتغال ورودوسيا من قبل جميع الدول العربية. ومنذ عام 1967م أقر مجلس الجامعة انضمام الدول العربية الأعضاء إلى الاتفاقية الدولية المتعلقة بالقضاء على التمييز العنصري⁽²⁷⁾.

وفي هذا السياق، قرر المجلس إعلان دار السلام الذي أصدرته منظمة الوحدة الإفريقية، بشأن جنوب إفريقيا يعبر بصدق عن موقف الدول العربية، ومن أجل ذلك قرر المجلس الموافقة على كل ما تضمنه هذا الإعلان واعتباره وثيقة من وثائق جامعة الدول العربية.

كان هذا بلا شك خطوة واسعة من خطوات تأكيد التعاون العربي الأفريقي في محاربة التفرقة العنصرية بأشكالها المختلفة، كما عقدت الدول العربية الإفريقية في محاولاتها لاستصدار قرار يوقف عضوية حكومة جنوب أفريقيا في المنظمة العالمية للإرصاد الجوية وتأييد دعوة إقليم ناميبيا بحضور اجتماعات هذه الدورة كمراقب⁽²⁸⁾.

أعلن مجلس الجامعة العربية في عام 1975 عن تضامن الدول العربية مع الدول المغاربية الإفريقية من أجل تحرير كل شبر من الأراضي الإفريقية، وعليه فقد تم التنسيق لإقامة مؤتمر للتعاون بين الدول العربية الإفريقية في داكار في أبريل 1976، وتم إصدار وثيقة عرفت باسم «وثيقة داكار» تلك الوثيقة التي وضعت برنامج عمل مشترك للتعاون العربي المغاربي الإفريقي، حيث أصبح التعاون بين الطرفين أساسيا، ومن أبعاد السياسة الخارجية لكليهما. كما عقدت اللجنة المشتركة اجتماعا في لومي 1977، حيث تم إصدار مجموعة من التوصيات أهمها إنشاء برنامج العمل المشترك لتحقيق التعاون العربي الإفريقي، وفي اجتماع القمة المنعقد في القاهرة في مارس 1977 تقرر وضع برنامج عمل للتعاون العربي الإفريقي، وإقرار مبادئ تحقيق التعاون الفعال، الذي يشمل المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، من خلال التخلص من التبعية،

وتحقيق التحرر والتنمية من خلال دعم حركة عدم الانحياز، وتطبيق مبدأ التعايش السلمي، وتعزيز المشاورات والاتصالات عبر البعثات الدبلوماسية. أما في فترة الثمانينيات فقد حظيت قضية التحرر الوطني في إفريقيا باهتمام كبير من قبل الجامعة العربية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث رأت الجامعة العربية أن تيار القومية العربية الذي ساد خلال الخمسينات والستينات والذي يربط بين الصهيونية والإمبريالية ومقاومة القواعد العسكرية الأجنبية، ويعلن تمسكه بالحياد بعد الحرب الباردة، رأت أن هناك تلاقي بين هذا التيار والتيار الذي أطلق عليه الأفريكانية، ذلك التيار الذي يعبر عن نزعة استقلالية وتحقيق الوحدة الإفريقية، لكن هذه النزعة كانت تصطدم أحيانا ببعض العقبات التي تحول دون تلاقي المنظمين العربية والإفريقية، فعلى سبيل المثال كانت الدول العربية والمنظمة العربية تدعو إلى ضرورة تحرير أرتيريا من النظام الأثيوبي، بينما كانت ترى معظم الدول الإفريقية في المنطقة الإفريقية عدم الاهتمام بهذه القضية واعتبارها داخلية.

وتأكد ذلك عندما أخذت الجامعة العربية تصدر القرارات الكثيرة التي تطالب فيها الدول العربية، بضرورة مساعدة ودعم حركات التحرر في الدول الإفريقية، وتأييد القضايا الإفريقية في المحافل الدولية، فلم تكن تنعقد دورة دون أن تخلو من قرار تأييد قضية من قضايا تحرير إفريقيا.

وفي مؤتمر الجزائر عام 1988 لحكام الدول العربية أكدوا في البيان الختامي للمؤتمر إدانة الممارسات العنصرية بمختلف أشكالها في جنوب إفريقيا، والتحالف العنصري بين الكيان الصهيوني ونظام بريتوريا، والتضامن الكامل مع شعوب جنوب إفريقيا وناميبيا ودعمه لحركات التحرر في الجنوب الإفريقي من أجل إنهاء الفصل العنصري وتمكين شعوب جنوب إفريقيا من استرجاع حريتها وسيادتها واستقلالها، وفي أغسطس 1990 وفي المؤتمر غير العادي الذي

دعا إلى الرئيس صدام حسين من بغداد، أكد الحكام العرب على تفعيل أليات التعاون العربي الإفريقي والعمل على تأكيد على تطبيق كل القرارات السابقة، لكن بسبب ضعف إمكانيات الجامعة العربية وضعف الروابط التي تربط الدول العربية مع بعضها البعض في إطار الجامعة العربية بسبب البروتوكول المؤسس الجامعة، فالموقف السائد في نطاق جامعة الدول العربية لم يتعد النداءات وتكرار المضمون بصورة تلقائية وهذا يكشف أن الجامعة لم تشغل بصورة كبيرة في تطوير موقفها، لأن الرأي السائد كان يميل إلى ترك الحلول للقوى والتطورات في السياسة الدولية التي حددتها معطيات الحرب الباردة⁽²⁹⁾.

فجامعة الدول العربية اجتهدت منذ إنشائها على توفير الإطار التنظيمي العام الذي أمكن بواسطته معالجة بعض القضايا ذات الاهتمام العربي المغاربي والإفريقي المشترك، فقد أيدت قضايا الاستقلال الوطني للشعوب العربية الإفريقية وقدمت كل عون ممكن لمساعدتها في نضالها وكفاحها ضد الاستعمار الأوروبي، ومن ثمة فلم يكن غريبا أن يحفل تاريخ الجامعة بنشاط واسع سواء على الصعيد المنطقة العربية الإفريقية أو في أروقة المنظمات الدولية الأخرى، كمنظمة الأمم المتحدة لدعم النضال الشعوب المغاربية الإفريقية التي كانت تعيش تحت وطأة الإستعمار، ومنها على وجه الخصوص تونس والمغرب والجزائر واليمن وفلسطين.

خاتمة:

من خلال ما سبق نصل إلى النتائج التالية:
- نشأت جامعة الدول العربية نتيجة الجهود العربية الكثيرة والمكثفة الداعية إلى الوحدة العربية، بالإضافة إلى الدعم البريطاني ودوره الإيجابي المشجع والمؤيد جهود الوحدة العربية.

- قامت جامعة الدول العربية بهدف توثيق الصلات بين الدول الأعضاء فيها، وصيانة استقلالها والتخلص من الهيمنة الاستعمارية، والأكثر من ذلك منع نشوب النزاعات الداخلية وترقية العلاقات العربية من أجل تحقيق الوحدة العربية.

- لم تقتصر جهود وأعمال جامعة الدول العربية على الدول العربية فقط، وإنما امتدت لتشمل الدول الإفريقية، حيث لعبت جامعة الدول العربية دورا كبيرا ومهما في إحياء ودعم التضامن المغاربي الإفريقي ضد الاستعمار الأوروبي من خلال التعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية، حيث أيدت جهود الشعوب المغاربية الإفريقية في تحقيق الاستقلال والتحرر من الاستعمار وأكدت حقها المشروع في تقرير مصيرها.

- كما شاركت الجامعة العربية في جميع الحملات التي شنتها ضد سياسة التفرقة العنصرية التي ينتهجها الاستعمار الأوروبي، وقدمت دعما سياسيا مهما لحركات التحرر الوطني التي مكنت شعوبها من الاستقلال، حيث لعبت الجامعة دورا مهما للغاية في تنسيق مواقف حركات التحرر الوطني في الدول العربية المغاربية الإفريقية خاصة خلال فترة الخمسينات والستينيات والسبعينيات، والأكثر من ذلك وضعت برنامج عمل مشترك للتعاون العربي الإفريقي، حيث أصبح التعاون بين الطرفين أساسيا ومن أبعاد السياسة الخارجية لكليهما.

- إن الإنجازات التي تم تحقيقها في إطار التضامن المغاربي الإفريقي من خلال دعم جامعة الدول العربية، خاصة ما تعلق باستقلال الدول العربية المغاربية والإفريقية وتحررها من الاستعمار الأوروبي، هي في حد ذاتها دافعا قويا للاستمرار لدفع عجلة التعاون وتوسيعه إلى مجالات أخرى، فمسيرة التضامن والتعاون مازالت تحتاج إلى الكثير من الجهد والتنسيق.

الهوامش:

- 1 مقال بدون كاتب، نبذة عن نشأة وتطور جامعة الدول العربية ومؤتمراتها المنعقدة على مستوى القمة (1946-2008)، ص.22. تم تصفح الموقع بتاريخ: 02/03/2016.
www.qatarconferences.org/summit/arab-league.pdf.
- 2 بن نكاع عصام، «إصلاح جامعة الدول العربية في ظل الواقع العربي الراهن» (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2005)، ص.24.
- 3 مقال بدون كاتب، مرجع سابق ذكره، ص.35.
- 4 غالب بن غلاب العتيبي، «جامعة الدول العربية وحل المنازعات العربية» (رسالة ماجستير في العلوم الأمنية، قسم العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية، الرياض، 2010)، ص.68.
- 5 بن نكاع عصام، مرجع سابق ذكره، ص.25.
- 6 غالب بن غلاب العتيبي، المرجع السابق ذكره، ص.67.
- 7 بن نكاع عصام، مرجع سابق ذكره، ص.34.
- 8 نصيرة فيسح، «جامعة الدول العربية ودورها في دعم القضية الفلسطينية» (مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة بسكرة، 2014)، ص.6.
- 9 بن نكاع عصام، مرجع سابق ذكره، ص.55، 56.
- 10 غاب بن غلاب العتيبي، مرجع سابق ذكره، ص.70.
- 11 مقال بدون كاتب، مرجع سابق ذكره، ص.34.
- 12 نفس المرجع، ص.34.
- 13 محمود مرشحة، «الوجيز في المنظمات الدولية (حلب: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 2010)، ص-ص.204-205.
- 14 صلاح الدين حسين السيني، «النظم والمنظمات الإقليمية والدولية»، (القاهرة: دار الفكر، 2008)، ص.ص.87-88.
- 15 مقال بدون كاتب، مرجع سابق ذكره، ص.34.

- 16 نازك عبد الحميد هلال، « دور الجامعة العربية في دعم التعاون العربي الإفريقي »، دراسات إفريقية، ص. 22، تم تصفح الموقع بتاريخ: 11 / 03 / 2016.
www.iua.sd/publications/iua/african/009 DOC.
- 17 نفس المرجع، ص. 218.
- 18 سامية بيبرس، « نحو تنشيط التعاون العربي الإفريقي »، السياسة الدولية 145 (2001)، ص. 125.
- 19 يوسف فضل حسن، « العلاقات العربية الإفريقية » (ورقة بحث قدمت ضمن البرنامج الإفريقي المصاحب لقمة الخرطوم، 2001).
- 20 نازك عبد الحميد هلال، مرجع سابق ذكره، ص. 220.
- 21 نفس المرجع، ص. 224، 222.
- 22 نازك عبد الحميد هلال، مرجع سابق ذكره، ص. 217.
- 23 حسن نافعة، « الأمن القومي العربي بين أخطاء الماضي وتحديات الحاضر وأفاق المستقبل »، مجلة المستقبل العربي، ص. 19.
- 24 نفس المرجع، ص. 20.
- 25 سالم علي محمد كتي، « التعاون السياسي بين الدول العربية والدول الإفريقية »، الحوار المتمدن 2921 (2010)، ص.
- www.Alhewar.org/debat/show art/asp.
- 26 نازك عبد الحميد هلال، مرجع سابق ذكره، ص. 226-227.
- 27 سالم علي محمد كتي، مرجع سابق ذكره، ص. 32، 28.
- 28 نازك عبد الحميد هلال، مرجع سابق ذكره، ص. 227.
- 29 سالم علي محمد كتي، مرجع سابق ذكره، ص. 28، 33.